وقفات هادئة

مع أشرطة قصص من التاريخ الإسلامي

تأليف

د. خالد بن محمد الغيث

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى

قسم التاريخ الإسلامي

وقفات هادئة

مع أشرطة قصص من التاريخ الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

يوجد الكتاب لدى
دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع

حي السلامة - شارع عبد الرحمن السديري - مركز الزومان التجاري
ص.ب: ٤٢٣٤٠ - جدة: ٢١٥٤١ - هاتف/فاكس: ٦٨٢٥٢٠٩
المملكة العربية السعودية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهدي الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ .

أما بعد

فقد استمعت إلى أشرطة (قصص من التاريخ الإسلامي) للداعية الفاضل د. طارق السويدان ، فألفيتها قد خصصت للحديث عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم ، مع أن السلف رحمهم الله قد أوصوا بالسكوت

عما شجر بينهم ، وقيدوا الحديث في هذه المسألة الشائكة بضوابط محددة ينبغي مراعاتها عند تناول هذا الموضوع .

ولما كانت أشرطة (قصص من التاريخ الإسلامي) قد انتشرت بين عامة الناس،دون أن يراعى فيها ما قرره أهل العلم من ضوابط عند الحديث في هذه المسألة فقد تحتم تقويمها والرد عليها في وقفات هادئة تأتي من باب التواصي بالحق الذي أمرنا الله سبحانه وتعالى به .

وختاماً لا أقول إلا كما علمنا إلهنا ومولانا : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم

خالد بن محمد الغيث
ص . ب ٩٠٧٣
جدة ٢١٤١٣

الوقفة الأولى

اختيار الموضوع

لم يوفَّق المحاضر في اختيار الموضوع الذي يتحدث عنه،حيث ترك جميع الصفحات المشرقة من سِيَرِ الصحابة رضوان الله عليهم ، واختار الحديث عما شجر بينهم ، وطرحه على العامة في أشرطة سيَّارة .

هذا ونظراً لأهمية هذه المسألة فلا بأس من استعراض طائفة من أقوال السلف رحمهم الله في هذا الموضوع المهم حتى يقف القارىء بنفسه على منهج أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم .

١ـ سئل عمر بن عبدالعزيز رحمه الله عن قتال يوم الجمل ويوم صفين فقال :

(دماء لم أغمس فيها يدي أغمس فيها لساني؟!) [(١)].

٢ـ قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله :

(صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة : من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .. وترحم على جميع أصحاب محمد صغيرهم وكبيرهم ، وحدَّث بفضائلهم ، وأمسك عما شجر بينهم) [(٢)].

٣ـ قال ابن تيمية رحمه الله :

(ومن أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا

---

(١) أبو القاسم الأصبهاني : الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة٢/ ٥١٢ .
(٢) ابن الجوزي : مناقب الإمام أحمد بن حنبل ٢٢٢، ٢٢٣ .

تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ (١)
وطاعة النبي ﷺ في قوله: « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » ....

ويمسكون عما شجر بين الصحابة ، ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه ، والصحيح منه : هم فيه معذورون ، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون .

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ، حتى أنه يغفر لهم من السيئات ما لايغفر لمن بعدهم ، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم ، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ : أنهم خير القرون ، وأن المد

---

(١) سورة الحشر (١٠) .

من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم .

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه ، أو أتى بحسنات تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته ، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتُلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه ، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة ، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين : إن أصابوا فلهم أجران ، وأن أخطأوا فلهم أجر واحد ، والخطأ مغفور لهم ؟

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر ، مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، من الإيمان بالله ورسوله ، والجهاد في سبيله ،والهجرة والنصرة ، والعلم النافع ، والعمل الصالح .

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما منَّ الله به عليهم من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ،لا كان ولا يكون مثلهم ،وأنهم هم الصفوة من

قرون هذه الأمة ، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى) [١] .

وقال رحمه الله في موضع آخر :

(ولهذا أوصوا بالإمساك عما شجر بينهم ، لأنا لا نُسأل عن ذلك . . . لكن إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل ، فلابد من الذب عنهم ، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل) [٢] .

٤ـ قال الذهبي رحمه الله :

(كما تقرر الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين ، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب،وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة ، والترضي عنهم ،وكتمان ذلك

---

(١) ابن تيمية : الفتاوى ٣/ ١٥٢ـ١٥٦ .
(٢) ابن تيمية : منهاج السنة ٦/ ٢٥٤ .

متعين عن العامة وآحاد العلماء، وقد يرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العري من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم ،كما علمنا الله حيث يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (١) فالقوم لهم سوابق ، وأعمال مكفرة لما وقع منهم، وجهاد محاء، وعبادة ممحصة) (٢) .

وقال أيضاً :

(فأما ماتنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك فلا نعرج عليه ولا كرامة ، فأكثره باطل وكذب وافتراء ، فدأب الروافض رواية الأباطيل ، أو رد ما في الصحاح والمسانيد) (٣) .

٥ـ قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله :

---

(١) سورة الحشر (١٠) .
(٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٠/ ٩٢ .
(٣) المصدر السابق ١٠/ ٩٣ .

(ويجب الإمساك عما وقع بينهم من الاختلاف ، صفحاً عن أخبار المؤرخين ، لاسيما جهلة الروافض ، وضُلَّال الشيعة، والمبتدعين القادحين في أحد منهم)[١].

مما سبق نخلص إلى أنَّ الأصل في منهج أهل السنة والجماعة هو السكوت عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم، لكن إن دعت الحاجة إلى الحديث في هذه المسألة الشائكة فينبغي مراعاة الضوابط التالية التي ذكرها أهل العلم في ثنايا حديثهم :

أ ـ وجود ضرورة شرعية تستدعي مناقشة هذا الأمر كالمنافحة عن صحابة رسول الله ﷺ، وإظهار عذرهم ، والرد على أهل البدع القادحين في أحد منهم .

ب ـ أن من يتصدى لهذا الأمر يجب عليه أن يتسلح بالحجة والبرهان حتى لا يفتي بغير علم .

جـ ـ أن من يتصدى لهذا الأمر يجب عليه أن يلزم

---

(١) ابن حجر الهيتمي : حكم سب الصحابة ٢٧ .

العدل والإنصاف حتى لا يظلم نفسه ويظلم غيره .

د ـ الإمساك عن مناقشة هذا الأمر والتحدث به أمام العامة .

الوقفة الثانية
مع المنهج

قال المحاضر وفقه الله : (لعل من أوثق المراجع ما كتبه الإمام العظيم الطبري)[١] .

وهذه المقولة لايسلم له بها ، لأن الطبري قد سار في تاريخه على منهج الجمع ، فقيد فيه الغث والسمين من الأخبار دون اشتراط الصحة في ذلك ، بل إنه رحمه الله قد نبه إلى هذه المسألة في مقدمة تاريخه حيث قال :

(فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه ، أو يستشنعه سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ، ولا معنى في

---

(١) الشريط الأول : الوجه الأول .

الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قِبَلِنا ، وإنما أُتي من قِبل بعض ناقليه إلينا ، وأنَّا إنما أدينا ذلك على نحو ماأدي إلينا) (١) .

وتلك المقولة التى ذكرها المحاضر عن تاريخ الطبري تبين المنهج الذي سار عليه في مناقشة ما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم ، وهو منهج لا يصمد أمام النقد العلمي ، وذلك أن الاعتماد على مجرد النقل من المصادر دون نقد أو تمحيص أمر لا تحمد عقباه ، لذا فقد حذر منه العلماء ، وفي ذلك يقول ابن خلدون رحمه الله :

(وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل، من المغالط في الحكايات والوقائع ،لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً) (٢) .

والنقل من المصادر التاريخية دون نقد أو تمحيص

---

(١) الطبري : مقدمة تاريخ الطبري ١/ ٨ .
(٢) ابن خلدون : المقدمة ١/ ١٣ .

آفة كثير من البحوث ، وسببه عدم مراعاة المنهج العلمي في التعامل مع النصوص التاريخية ، وفي ذلك يقول ابن خلدون رحمه الله :

(أما بعد، فإن فن التاريخ من الفنون التي تتداوله الأمم والأجيال... وتسمو إلى معرفته السوقةُ والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال... **إذ هو في ظاهره** لايزيد على أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأقوال ، وتُضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال ، وعمَّروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزوال، **وفي باطنه** نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق) [١] .

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ١/٦ .

الوقفة الثالثة

إثارة المحاضر قضية تولية عثمان بن عفان رضي الله عنه لأقاربه [١]

ومن أجل معرفة حجم هذه القضية ينبغي التعرف على أسماء الولاة في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وهم كالتالي [٢] .

١ـ سعد بن أبي وقاص (الكوفة) .
٢ـ أبو موسى الأشعري (البصرة ثم الكوفة) .
٣ـ المغيرة بن شعبة (الكوفة ، أذربيجان ، أرمينيا) .
٤ـ عمرو بن العاص (مصر) .

---

(١) الشريط الأول : الوجه الثاني .
(٢) خليفة بن خياط : التاريخ ١٧٨-١٨٠ ؛ اليعقوبي : التاريخ ٢/ ١٧٦ ؛ الطبري : التاريخ ٤/ ٢٦٤-٢٦٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٢١، ٤٢٢.

٥ـ معاوية بن أبي سفيان (الشام) . ق [١]
٦ـ جرير بن عبدالله البجلي (قرقيسياء ، همذان) .
٧ـ حبيب بن مسلمة الفهري (قنسرين) .
٨ـ عبدالرحمن بن خالد بن الوليد (حمص) .
٩ـ سعيد بن العاص (الكوفة) . ق
١٠ـ الوليد بن عقبة (الكوفة) . ق
١١ـ عبدالله بن عامر بن كريز (البصرة وفارس) . ق
١٢ـ عبدالله بن سعد بن أبي السرح (مصر) . ق
١٣ـ عبدالله بن سوار العبدي (البحرين) .
١٤ـ عثمان بن أبي العاص الثقفي (عمان والبحرين).
١٥ـ الربيع بن زياد الحارثي (سجستان) .
١٦ـ عبدالرحمن بن سمرة (سجستان) . ق
١٧ـ قيس بن الهيثم السلمي (خراسان) .
١٨ـ يعلى بن أمية التميمي [٢] (اليمن) .

---

(١) ق : أي من أقارب عثمان رضي الله عنه .
(٢) ذكر المحاضر أن يَعلى بن أمية أموي (الشريط الثالث : الوجه الأول)،وهذا وهم ،لأن يعلى رضي الله عنه تميمي.

١٩ـ علي بن عدي العبشمي (مكة) . ق
٢٠ـ خالد بن العاص المخزومي (مكة) .
٢١ـ عبدالله بن عمرو الحضرمي (مكة) .
٢٢ـ عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي(الجَنَد وصنعاء) .
٢٣ـ أبو الأعور عمرو بن سفيان السلمي (الأردن) .
٢٤ـ علقمة بن حكيم الفراسي الكناني (فلسطين) .
٢٥ـ عمير بن عثمان بن سعد (خراسان) .
٢٦ـ عبدالله بن عمر الليثي (سجستان) .
٢٧ـ عبدالرحمن بن غبيس (كرمان) .
٢٨ـ عبيدالله بن معمر التميمي (فارس) .
٢٩ـ أمين بن أحمر اليشكري (خراسان) .
٣٠ـ عمران بن الفضيل البرجمي (سجستان) .
٣١ـ عاصم بن عمرو التميمي (كرمان) .
٣٢ـ الحصين بن أبي البحر (سواد البصرة) .
٣٣ـ الأحنف بن قيس (مرو الشاهجان،ومرو الروذ) .
٣٤ـ حبيب بن قرة اليربوعي (بلخ) .
٣٥ـ خالد بن عبدالله بن زهير (هراة) .
٣٦ـ مروان بن الحكم (البحرين) . ق
٣٧ـ الأشعث بن قيس (أذربيجان) .

٣٨ـ سعيد بن قيس (الري) .
٣٩ـ هرم بن حسان اليشكري .
٤٠ـ هرمبن حيان العبدي .
٤١ـ الخريت بن راشد .
٤٢ـ المنجاب بن راشد .
٤٣ـ الترجمان الهجيمي .
(على بعض كور [1] فارس) .
٤٤ـ النسير العجلي (همذان) .
٤٥ـ السائب بن الأقرع (أصبهان) .
٤٦ـ مالك بن حبيب اليربوعي (ماه) .
٤٧ـ حكيم بن سلامة الحزامي (الموصل) .
٤٨ـ سلمان بن ربيعة الباهلي (الباب) .
٤٩ـ عتيبة بن النهاس (حلوان) .
٥٠ـ حبيش الأسدي (ماسبذان) .
٥١ـ حذيفة بن اليمان (جوخي) .

مما سبق نلاحظ أن نسبة الولاة من أقرباء عثمان

---

(١) كُوَر: جمع كورة، وتعني المدينةُ والصُّقْعُ. الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٦٠٧ .

رضي الله عنه تقارب السبع[1] ، وهذه نسبة ضئيلة قياساً على كثرة أقرباء عثمان رضي الله عنه ، مما يدل على أنه كان يختار من يتوسم فيه الكفاءة الإدارية أو العسكرية منهم أو من غيرهم ، وذلك أن عهد عثمان رضي الله عنه كان عهد جهاد وفتوحات ، مما يستوجب تجنيد جميع طاقات الأمة وعدم تعطيلها .

وتولية الأقارب لم ينفرد بها عثمان رضي الله عنه،وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله :

(وبالجملة فعامة من تولى الأمر بعد عمر كان يخص بعض أقاربه : إما بولاية ، وإما بمال)[2] .

وقال أيضاً:

(ونحن لا ننكر أن عثمان رضي الله عنه كان يحب

---

(١) ومعظمهم من الصحابة الذين تقلدوا بعض المناصب قبل استخلاف عثمان رضي الله عنه .

(٢) ابن تيمية : منهاج السنة ٦/ ٢٤٢ .

بني أمية، كما أننا لا ننكر أن علياً ولى أقاربه)[١].

وقال أيضاً :

(ووجدنا علياً إذ وَلِيَ قد استعمل أقاربه : ابن عباس على البصرة ، وعبيدالله بن عباس على اليمن ، وقُثماً ومعبداً ابني العباس على مكة والمدينة ، وجعدة بن هبيرة ـ وهو ابن أخته أم هانىء بنت أبي طالب ـ على خراسان ، ومحمد بن أبي بكر ـ وهو إبن امراته وأخو ولده ـ على مصر)[٢].

وتولية عثمان رضي الله عنه لأقاربه لم تمنعه من إقامة الحدود عليهم أو عزلهم إن أذنبوا ، فقد أقام حد الخمر على الوليد بن عقبة رضي الله عنه وعزله عن الكوفة ، كما أنه عزل سعيد بن العاص رضي الله عنه عن الكوفة حين أخرجه منها بعض أهلها وعين عليهم من يحبون ! .

---

(١) المصدر السابق ٦/ ٣٥٦ .

(٢) المصدر السابق ٧/ ٤٨٥ .

وقد علق ابن تيمية رحمه الله على هذه المسألة بقوله:

(مجرد إخراج أهل الكوفة لا يدل على ذنب يوجب ذاك ، فإن القوم كانوا يقومون على كل والٍ ، قد قاموا على سعد بن أبي وقاص،وهو الذي فتح البلاد، وكسر جنود كسرى،وهو أحد أهل الشورى ، ولم يتول عليهم نائب مثله،وقد شكوا غيره مثل عمار بن ياسر ، وسعد ابن أبي وقاص ، والمغيرة بن شعبة،وغيرهم ، ودعا عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : اللهم إنهم قد لبَّسوا عليَّ فلبِّس عليهم .

وإذا قُدِّر أنه أذنب ذنباً ، فمجرد ذلك لا يوجب أن يكون عثمان راضياً بذنبه ، ونوّاب علي قد أذنبوا ذنوباً كثيرة ، بل كان غير واحد من نواب النبي ﷺ يذنبون ذنوباً كثيرة ، وإنما يكون الإمام مذنباً إذا ترك ما يجب عليه من إقامة حد ، أو استيفاء حق ، أو اعتداء ونحو ذلك)[1] .

---

(١) ابن تيمية : منهاج السنة ٦/ ٢٤٣، ٢٤٤ .

الوقفة الرابعة

إيراد مزاعم الأخباريين [١] عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم

لقد سرد المحاضر في تلك الأشرطة مزاعم الأخباريين عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم دون نقد أو تمحيص ، وفيما يلي تبيان ذلك :

١ـ أورد المحاضر قصة استشهاد عثمان رضي الله عنه ، وبيعة علي رضي الله عنه ، وخروج عائشة وطلحة والزبير رضوان الله عليهم من مكة إلى البصرة ، وأخبار معركة

---

(١) الأخباريون: جمع أخباري وهذه النسبة إلى الأخبار، ويقال لمن يروي الحكايات والقصص والنوادر : الأخباري . السمعاني : الأنساب ١/ ٩٤ .

الجمل كما وردت في تاريخ الطبري [١] ، ومن طريق الأخباري سيف بن عمر على وجه الخصوص .

وليس هذا مقام مناقشة هذه الأحداث حيث سبقت دراستها في مقام آخر [٢] ، واتضح عدم صحة معظم ما أورده المحاضر عن تلك الأحداث ؛ لاعتماده على مجرد النقل من روايات ضعيفة .

٢ـ بعد ذلك تحدث المحاضر عن المراسلات بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ثم عن صفين، والتحكيم، والخوارج ، وما واكب ذلك من أحداث حتى وفاة علي رضي الله عنه [٣] ، معتمداً في ذلك على الروايات

---

(١) الشريط الثاني ، الشريط الثالث ، الشريط الرابع ، الشريط الخامس : الوجه الأول .
(٢) انظر ، خالد الغيث : استشهاد عثمان رضي الله عنه ووقعة الجمل في مرويات سيف بن عمر في تاريخ الطبري ، دراسة نقدية (رسالة ماجستير من جامعة أم القرى) ، وهي من منشورات دار الأندلس الخضراء ، جدة .
(٣) الشريط الخامس : الوجه الثاني ، الشريط السادس ، =

الضعيفة التي أوردها الطبري في تاريخه ، وبوجه خاص من طريق الأخباري أبي مخنف .

ولما كانت هذه القضايا قد نوقشت بشكل موسع في مقام آخر [١] فسأكتفي هنا بالرد على بعض منها ، ومن ذلك :

أ ـ قضية المراسلات بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وما فيها من مبالغات وإثارة .

وفي ذلك يقول ابن كثير رحمه الله :

(ثم ذكر أهل السير كلاماً طويلا جرى بينهم وبين علي ، وفي صحة ذلك عنهم وعنه نظر) [٢] .

= الشريط السابع : الوجه الأول .

(١) انظر ، يحيى اليحيى : مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري عصر الخلافة الراشدة ، دراسة نقدية (رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية) ، وهي من منشورات دار العاصمة ، الرياض .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ٧/ ٢٥٩ .

ب ـ قضية رفع أهل الشام للمصاحف وما فيها من مبالغات ، واتهام علي رضي الله عنه برفض التحاكم إلى كتاب الله .

وحقيقة هذا الأمر ما أخرجه الإمام أحمد بإسناد حسن ، قال : حدثنا يعلى بن عبيد [١] ، عن عبدالعزيز بن سياه [٢] ، عن حبيب بن أبي ثابت [٣] ، قال :

(أتيت أباوائل [٤] في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي بالنهروان [٥] فيما استجابوا له ،

---

(١) يعلى بن عبيد الطنافسي ، ثقة . ابن حجر : تقريب التهذيب ٦٠٩ .
(٢) عبدالعزيز بن سياه الأسدي ، صدوق . ابن حجر : تقريب التهذيب ٣٥٧ .
(٣) حبيب بن أبي ثابت الأسدي ، ثقة . ابن حجر : تقريب التهذيب ١٥٠ .
(٤) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي ، ثقة مخضرم . ابن حجر : تقريب التهذيب ٢٦٨ .
(٥) النهروان : اسمٌ ومكانٌ للمعركة التي طحن فيها علي رضي الله عنه الخوارج سنة (٣٨ هـ) .

وفيما فارقوه ،وفيما استحل قتالهم .

قال : كنَّا بصفين فلما استحر القتل بأهل الشام اعتصموا بتل ، فقال عمرو بن العاص لمعاوية : أرسل إلى علي بمصحف وادعه إلى كتاب الله ، فإنه لن يأبى عليك ، فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [١] .

فقال علي : نعم أنا أولى بذلك ، بيننا وبينكم كتاب الله ، قال: فجاءته الخوارج ونحن ندعوهم يومئذ القُراء، وسيوفهم على عواتقهم، فقالوا: ياأمير المؤمنين ما ننتظر بهؤلاء القوم الذين على التل ، ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم ؟

فتكلم سهل بن حنيف فقال : يا أيها الناس اتهموا أنفسكم [٢] ، فلقد رأيتنا يوم الحديبية- يعني الصلح

(١) سورة آل عمران (٢٣) .
(٢) أي لا تعصوا علياً رضي الله عنه وأطيعوه في قبوله التحاكم =

الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين المشركين - ولو نرى قتالاً لقاتلنا ، فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال : يارسول الله ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال :« بلى »،قال : ففيم نعطي الدنية في ديننا ونرجع ، ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال:« يا ابن الخطاب إني رسول الله ، ولن يضيعني أبداً » .

قال : فرجع وهو متغيظ ، فلم يصبر حتى أتى أبا بكر فقال : يا أبا بكر ألسنا على حق وهم على باطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال : بلى ، قال : ففيم نعطي الدنية في ديننا ونرجع ، ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال : ياابن الخطاب ، إنه رسول الله ﷺ ولن يضيعه الله أبداً .

قال : فنزلت سورة الفتح ، قال : فأرسلني رسول الله ﷺ إلى عمر ، فأقرأها إياه ، قال : يارسول الله

= إلى كتاب الله مع أهل الشام .

وفتح هو ؟ قال « نعم ») [١] .

جـ - اتهام أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص رضي الله عنهما بخلع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أثناء التحكيم .

وهذا الأمر غير صحيح ، وذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم مجمعون على أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة ، وليس هذا محل شك أو خلاف بينهم حتى يثيروا هذه القضية أثناء التحكيم .

بل إن معاوية رضي الله عنه وأهل الشام كانوا يقرون بأحقية علي رضي الله عنه بالخلافة ، وبأفضليته ، لكنهم يفرقون بين هذا وبين مطالبتهم بإقامة الحدود على قتلة عثمان رضي الله عنه ، والتي من أجلها انعقد التحكيم .

---

(١) أحمد بن حنبل : المسند ٣/ ٦٣٨ .

والحجة في ذلك ما أورده ابن حجر رحمه الله حيث قال :

(ذكر يحي بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في « كتاب صفين » من تأليفه بسند جيد ، عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : أنت تنازع علياً في الخلافة ، أو أنت مثله ؟

قال : لا ، وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمه ، فأتو علياً فقولوا له : يدفع لنا قتلة عثمان .

فأتوه فكلموه فقال : يدخل في البيعة ويحاكمهم إلي .

فامتنع معاوية ، فسار علي في الجيوش من العراق حتى نزل بصفين ، وسار معاوية حتى نزل هناك ـ وذلك في ذي الحجة سنة ست وثلاثين ـ فتراسلوا ، فلم يتم

لهم أمر ، فوقع القتال) [١] .

د ـ اتهام معاوية بتنصيب نفسه خليفة للمسلمين ومبايعة أهل الشام له على ذلك بعد التحكيم .

وهذا من أباطيل الأخباريين ، لأن معاوية رضي الله عنه لم يتطلع لخلافة المسلمين إلا بعد استشهاد علي رضي الله عنه .

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي رحمه الله :

(كانت بيعة أهل الشام لمعاوية عند مقتل علي ، وذلك في سنة أربعين) [٢] .

وقد علق ابن كثير رحمه الله على ذلك بقوله:

(لما مات علي قام أهل الشام فبايعوا معاوية على إمرة المؤمنين ، لأنه لم يبق له عندهم منازع) [٣] .

---

(١) ابن حجر : فتح الباري ١٣/ ٩٢ .
(٢) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ١/ ٢١٠ .
(٣) ابن كثير : البداية والنهاية ٨/ ١٦.

الوقفة الخامسة

تخصيص علي والحسين رضي الله عنهما ببعض عبارات التكريم مثل (كرم الله وجهه،عليه السلام) [(١)] دون سائر الصحابة رضوان الله عليهم

وهذه المسألة ـ مسألة التخصيص ـ قد أجاب عنها ابن تيمية رحمه الله حين سئل :(عمن يقول : . . . إذا ذكر « علي » صلى عليه مفرداً ، هل يجوز له أن يخصه بالصلاة دون غيره ؟

فأجاب : ليس لأحد أن يخص أحداً بالصلاة عليه دون النبي ﷺ ، لا أبا بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولاعلياً ، ومن فعل ذلك فهو مبتدع ، بل إما أن يصلي عليهم كلهم أو يدع الصلاة عليهم كلهم .

---

(١) الشريط الأول، الشريط الثامن : الوجه الأول .

بل المشروع أن يقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد) [١] .

كما تحدث ابن كثير رحمه الله عن هذه المسألة فقال :

(وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب، أن يفرد علي رضي الله عنه بأن يقال : عليه السلام ، من دون سائر الصحابة ، أو كرم الله وجهه ، وهذا وإن كان معناه صحيحاً ، ولكن ينبغي أن يسوّى بين الصحابة في ذلك ، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم ، فالشيخان ، وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين) [٢] .

وقد علق فضيلة الشيخ بكر أبو زيد على هذه

---

(١) ابن تيمية : الفتاوى ٤/ ٤٢٠ .
(٢) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٣/ ٥٢٤ .

المسألة فقال :

(أمير المؤمنين الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يرد تخصيصه بذلك ، لكن هذا من فعلات الرافضة ، وسريانه إلى أهل السنة فيه هضم للخلفاء الثلاثة قبله رضي الله عنهم ، فليتنبه إلى مسالك المبتدعة وألفاظهم ، فكم من لفظ ظاهره السلامة وباطنه الإثم) [١] .

(١) بكر أبو زيد : معجم المناهي اللفظية ٢١٢ .

الوقفة السادسة

موقف عبد الله بن الزبير من خروج الحسين بن علي رضوان الله عليهم على يزيد بن معاوية

أورد المحاضر في هذه المسألة مزاعم الأخباريين حول تحريض عبدالله بن الزبير للحسين بن علي رضوان الله عنهم أجمعين على الخروج على يزيد بن معاوية[1].

وحقيقة الأمر أن عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما كان من جملة الصحابة والتابعين الذين نصحوا الحسين رضي الله عنه بعدم الخروج .

والحجة في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن ، قال: حدثنا أبو الأحوص [2] ، عن عبدالله بن

---

(١) الشريط الثامن : الوجه الأول .

(٢) أبو الأحوص سلاّم بن سليم الحنفي ، ثقة متقن صاحب =

شريك [١] ، عن بشر بن غالب [٢] ، قال :

(لقي عبدالله بن الزبير الحسين بن علي بمكة فقال: ياأبا عبدالله بلغني أنك تريد العراق .

قال : أجل .

قال : فلا تفعل ، فإنهم قتلة أبيك ، الطاعنون بطن أخيك ، وإن أتيتهم قتلوك) [٣] .

= حديث . ابن حجر : تقريب التهذيب ٢٦١ .

(١) عبدالله بن شريك العامري ، صدوق . ابن حجر : تقريب التهذيب ٣٠٧ .

(٢) بشر بن غالب الأسدي ، ثقة . ابن حبان : الثقات ٦٩/٤ .

(٣) ابن أبي شيبة : المصنف ٧/ ٤٧٧ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . وبعد .

فإن أبرز النتائج التي يمكن الخروج بها من هذا البحث مايلي :

ـ ضرورة الالتزام بمنهج أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم ، لما فيه من الضوابط الشرعية ، والمنهجية العلمية .

ـ أهمية اعتماد كتب السنة في دراسة تاريخ صدر الإسلام ، لما فيها من روايات مهمة عن هذه الفترة يندر وجودها في المصادر التاريخية .

ـ خطورة الركون إلى أحاديث الأخباريين فيما شجر بين الصحابة .

ـ أهمية دراسة الروايات التاريخية التي تتحدث عن هذه الفترة دراسة نقدية لأسانيدها ومتونها قبل الاعتماد عليها ونشرها بين الناس .

ـ أهمية التناصح بين طلبة العلم ، مع لزوم العدل والإنصاف في ذلك .

وفي الختام أرجو من الله أن تكون هذه الوقفات حافزاً للأخ المحاضر نحو مزيد من الإتقان الذي هو أهل له ، فالعلم رَحِمٌ بين أهله ، والمسلم قليل بنفسه كثير بإخوانه ، والله أسأل أن يوفقنا وإياه وكل مسلم لما يحبه ويرضاه .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

فهرس الموضوعات